

شوارع دمشق ومؤسساتها خالية من الشباب... عدا عناصر النظام وميليشياته



الأحد، ٦ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

آخر تحديث: الأحد، ٦ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٥ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

لندن، دمشق - «الحياة»

بتزايد حالياً، انحسار هروب شريحة الشباب في أحياء دمشق وشوارعها الرئيسية، بعد إطلاق النظام حملة هي الأكبر من نوعها منذ اندلاع الثورة في البلاد قبل نحو خمس سنوات، لأخذ الشباب إلى الخدمتين الإلزامية والاحتياطية في الجيش النظامي، إضافة إلى هجرة الشباب بحثاً عن فرص عمل. والشباب الوحيدون الموجودون في دمشق، هم من العناصر المسلحة من قوات النظام وميليشياته.

ووفق مجموعة شبان سوريين قصدوا تركيا، شمال سورية، بهدف الهجرة إلى الدول الغربية، فإن غالبية المارة في شوارع العاصمة الرئيسية وأحيائها والمناطق المحيطة بها هم من النساء والفتيات، وممن تجاوزوا سن الخدمة الاحتياطية من الرجال وطلاب المدارس والجامعات والمسنين، إضافة إلى المتطوعين في «قوات الدفاع الوطني»، فيما يندر وجود شبان ممن هم في سن الخدمة الإلزامية أو مطلوبين لخدمة الاحتياط.

ويهرب معظم من هم في سن الخدمة الإلزامية إلى خارج البلاد خوفاً من إلحاقهم بالجيش لتأدية هذه الخدمة، التي باتت من غير المعروف موعد انتهائها ومصير من يلتحق بها، خصوصاً أن غالبيتهم يتم الزج بهم في الصفوف الامامية للجهات الساخنة في القتال ضد مقاتلي المعارضة، وغالباً ما ينتهي مصيرهم إلى الموت، فيما يمتنع كثير من المنتسبين إلى «قوات الدفاع الوطني» عن الذهاب إلى تلك الجهات، بحجة أنهم انتسبوا إلى هذه القوات لحفظ الأمن في أحيائهم والدفاع عنها. وبدأ الثراء السريع في صفوف هؤلاء من طرق غير مشروعة، وهو ما ظهر جلياً عليهم، من خلال امتلاكهم سيارات فاخرة، والبذخ الذي يقومون به على حياتهم المعيشية.

وقال نشطاء معارضون، أن أحياء مدينة دمشق تشهد منذ أكثر من أسبوع حملات مكثفة لسوق الشباب إلى الخدمتين الإلزامية والاحتياطية في جيش النظام، ذلك على خلفية النقص الحاد في المقاتلين الذي يعاني منه الجيش، بعد فرار قسم كبير منه، وتخلف أعداد ضخمة من الشباب عن أداء الخدمتين خوفاً من الموت على جهات القتال. وأفيد بصدور قرار يجمع مئة ألف مقاتل، وبأن لائحة ضمت أسماء 80 ألف شاب، أعدت من جانب وزارة الدفاع.

وتشمل الحملات، عمليات تفتيش يقوم بها عناصر الأمن للمنازل في الأحياء بحثاً عن المتخلفين عن الخدمتين، وعمليات «تفتيش» لبطاقات الهوية تقوم بها عناصر الجيش والأمن على الحواجز المنتشرة في المدينة، إضافة إلى تفتيش الحافلات والأماكن العامة من ملاء وحدائق. إذ يتم تجميع من يُحتجزون من المطلوبين للخدمتين أمام حواجز الجيش والأمن ومن ثم نقلهم بحافلات كبيرة إلى مراكز السوق.

وقالت مصادر أن خمسة في المئة من الذين وردت أسماؤهم في لوائح الحكومة، موجودون في البلاد. وقال أحد الشباب: «البلاد باتت فارغة من الشباب... الغالبية هاجرت... معظم محال المهن منذ فترة بعيدة تضع يافطات على واجهات الدكاكين تتضمن عبارات عن

الحاجة الى عمال دون سن الـ15». كما أشار الى أن مؤسسات الحكومة والخدمات العامة والخصوصية تعاني من نقص العاملين فيها.

وقدّر تقرير سوري عدد المهاجرين خلال السنوات الأربع الأخيرة، بأكثر من مليون شخص، فيما قالت مصادر الأمم المتحدة أن جداولها تضم 4.3 مليون سوري في خمس دول مجاورة، إضافة الى 800 ألف لاجئ في أوروبا، معظمهم سوريون. وتحدث التقرير عما يزيد عن مليوني عامل فقدوا وظائفهم، وهذا ما عرض حياة ومعيشة أكثر من 6.4 مليون نسمة للخطر وأدخل معظمهم دائرة الفقر المدقع.

ويلجأ بعض المتنفذين الي إدراج أسماء أبنائهم في قوائم الجيش النظامي، مع بقائهم في منازلهم من دون المشاركة في العمليات العسكرية التي يشارك فيها الفقراء، وفق نشطاء.